الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع التقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 3
نزع السلاح

1 – في الجلسة السادسة المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.4)).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي يقوم به مكتبُ شؤون نزع السلاح ولجهود المكتب المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبةٍ دولية صارمة وفعالة. وشددت الوفود على أهمية عمل المكتب، ولا سيما في سياق البيئة الأمنية غير المستقرة والمتدهورة، وأعربت عن تقديرها للخطة البرنامجية المقدمة. وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه لعمل المكتب، وأعاد تأكيد التزامه الثابت بنزع السلاح، ولاحظ مع القلق عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج.

190624 180624 24-09184 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وأُعرِب عن التقدير للجهود التي يبذلها المكتب لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وشـــدد أحد الوفود على أن الدعم الذي يقدمه المكتب ينبغي أن يكون غير متحيز وغير مســـيس وأن ينفذ بما يتفق تماما مع الولايات المســنَدة من الدول الأعضـــاء. ووُجِّه الانتباه إلى الفقرة 4-3 من التقرير، الذي يتضمن إشارات إلى *"تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"*. وفي هذا الصدد، أُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تفادي الإشـــارات إلى جدول الأعمال لأنه لم يحظ بموافقة جميع الدول الأعضـــاء. وقال وفد آخر إنه وإن كان يؤيد عموما عمل المكتب، فإن دعمه لا يشمل الولاية بأكملها، لأنه لا يوافق على بعض قرارات الجمعية. وقال الوفد نفسه إنه يؤيد بقوة بعض عناصر جدول الأعمال، ولكنه لا يؤيد عناصر أخرى. وشدد الوفد على أن جدول الأعمال هو مبادرة من الأمين العام ولم تضعه الدول الأعضاء.

4 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة تعزيز دور المكتب وقال إن الدول الأعضـــاء تتوقع أن يؤدي المكتب دورا متزايدا في العديد من المجالات. ولاحظ الوفد، على ســـبيل المثال، أن المكتب يقدم خدمات إدارية إلى وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأســـلحة البيولوجية وأن الدول الأطراف في اتفاقية الأســـلحة البيولوجية ستتفق قريبا على زيادة توسيع وحدة دعم التنفيذ لخدمة الآليتين الجديدتين اللتين ستُنشآن بموجب الاتفاقية.

5 - وشـــدد أحد الوفود على ضـــرورة التعجيل بإحراز تقدم نحو عالم خال من الأســـلحة النووية، وأكد من جديد أن الأســـلحة النووية تشـــكل تهديدا وجوديا للبشـــرية وأنه لا يمكن أبدا كســـب حرب نووية ويجب ألا تخاض أبدا. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الضـــمان الوحيد ضـــد اســـتخدام الأســـلحة النووية والتهديد باســـتخدامها هو القضـــاء التام عليها، وكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء بطء وتيرة نزع الســـلاح النووي. وشـدد الوفد نفســه على ضـرورة التمسـك بالتزامات نزع السـلاح وأعرب عن قلقه البالغ إزاء التآكل المسـتمر والتدريجي للمعايير والقواعد والالتزامات الدولية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

6 - وذكر أحد الوفود أنه لا يشـاطر الرأي القائل بأن التطورات السـياسـية المتصـلة بالسـلام والأمن الدوليين تُفضـي إلى تيسير التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وأشار الوفد إلى تدهور البيئة الدولية باعتباره أحد أسباب إطلاق مبادرة للتصدي للتحديات الأمنية المواجهة وإجراء حوار عملي لتيسير إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. وشدد الوفد على أهمية الصيغة الواردة في الخطة البرنامجية والتي تجســد عدم الانتشــار النووي باعتباره مســألة تســاوي في أهميتها إزالة الأســلحة النووية الموجودة، ولاحظ أن أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشمل عدم الانتشار وتيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض الســـلمية ونزع الســـلاح. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الآلية المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسـلحة ونزع السـلاح قد أدت دورا محوريا في تحقيق اسـتقرار الأمن والنظام الدوليين. وشـدد الوفد على أهمية مؤتمر نزع السـلاح بوصـفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشـأن نزع السـلاح وعلى ضـرورة أن يعارض المجتمع الدولي الانتقائية والنفعية. وشـدد الوفد نفسـه على مشـروعية الاسـتخدام السـلمي للعلم والتكنولوجيا وشـجع المكتب على اتخاذ خطوات لضـمان التنفيذ الفعال لقراري الجمعية العامة 234/76 و 96/77 المتعلقين بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي.

7 - وأثنى أحد الوفود على الإشارات إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للمكتب ومنجزاته المســـتهدفة ونتائجه. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن معالجة مســـألة المنظور الجنســـاني في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا تزال تُواجه مقاومة، وذكر أن جميع الأسلحة، من الأسلحة النووية إلى الطائرات المســـيّرة، لها بعد جنســـاني لم يكن مرئيا حتى وقت قريب. ووافق وفد آخر على الفقرة 4-7 المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

8 - وأشـــار أحد الوفود إلى الولايات المدرجة في الفقرة 4-10، فلاحظ إدراج قرار الجمعية العامة 33/68 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولكنه لاحظ عدم إيراد أي قرارات بشأن هذه المسألة اعتُمدت بعد الدورة الثامنة والستين، مثل قرار الجمعية العامة 55/77. واقترح الوفد استكمال قائمة الولايات وفقا لذلك. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المكتب لا يستطيع التفاعل مع المجتمع المدني بشأن مسائل نزع السلاح حسب تقديره الخاص وأن هذه التفاعلات يجب أن تأذن بها الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه ينبغي تطبيق نهج مماثل فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

9 - ودعا أحد الوفود إلى التمثيل الجغرافي العادل في المكتب.

10 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أشار أحد الوفود إلى الفقرتين 4-15 و 4-16 ولاحظ أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ العمل الموضوعي منذ أكثر من عقدين، وأشار إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. وأشار الوفد كذلك إلى النتيجة 2 وأعرب عن رأي مفاده أن المناقشات المواضيعية المشار إليها في الفقرة 4-21 تتعارض مع ولاية المؤتمر.

11 - وتساءل وفد آخر عن ظهور مصطلحات جديدة في الخطة البرنامجية لم تناقش أو تستخدم قط في محافل نزع السلاح ذات الصلة. وأشار الوفد إلى مصطلح "مؤتمرات إبرام المعاهدات" الوارد في الفقرة 4-15 (ب) وطلب توضيحا بشأن نوع الآليات المشار إليها. وسلط الوفد الضوء على عدم مقبولية هذه الصيغة وشدد على ضرورة التقيد بصيغة متفق عليها. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن ثمة ازدواجا وتداخلا في الأولويات البرنامجية التي حددتها الجمعية العامة في إطار البرنامج الفرعي 1 وسلط الضوء على الضغط على قدرة الوفود الصغيرة بسبب وجود فريقين عاملين مفتوحي العضوية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشار الوفد نفسه إلى الجدول 4-3 واقترح إدراج إشارة إلى الآلية الثانية للتعاون والمساعدة الدوليين كجزء من مقاييس الأداء المقررة. كما أشارت الوفود إلى الجدول 4-4 وأعربت عن رأي مفاده أن مقاييس الأداء المقررة لعامي 2024 و 2025 كان ينبغي أن تكون أكثر واقعية. وذكر أحد الوفود أن الإشارة إلى "إدراج صيغة متفق عليها" في إطار مقياس الأداء المقرر لعام 2024 في الجدول 4-5 لا تجسد ديناميات المفاوضات وأعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي إدراج توقعات من هذا القبيل.

12 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أعرب أحد الوفود عن قلقه البالغ إزاء الإشارة الواردة في الفقرة 4-28 (ح) إلى دعم الأمانة العامة للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وشدد الوفد على أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تتجاوز ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وشدد على أن ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية هو من اختصاص مجلس الأمن. وذكر الوفد أن الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة لم تكلف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهذه المهمة وشدد على أن قرار مجلس الأمن 2118 (2013) لا يتضمن توجيهات إلى المنظمة في هذا الصدد.

13 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده، من حيث المبدأ، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع التنبيه إلى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم كامل من جميع دول المنطقة.

14 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال الوفد إن أنجع طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال نزع السلاح التدريجي المتعدد الأطراف الذي يجري التفاوض بشأنه من خلال المعاهدة وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع جميع الدول بشأن نزع السلاح النووي خلال دورة الاستعراض الحادية عشرة للمعاهدة وما بعدها. وفي حين أقر الوفد بضرورة أن تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية جزءا من عمل المكتب، شدد الوفد على أنه لن يوقع المعاهدة ولن يصدق عليها، ولن يرسل مراقبين إلى اجتماع الدول الأطراف. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المعاهدة لا تعالج المسائل الرئيسية التي يجب التغلب عليها لإتاحة إمكانية نزع السلاح العالمي الدائم، أو النظر في حلول للتحديات التي تفرضها البيئة الأمنية المتدهورة، أو التصدي للتحديات التقنية المتمثلة في التحقق من نزع السلاح النووي دون نشر المعارف المتعلقة بالأسلحة النووية.

15 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، قال أحد الوفود إن الدول الأعضاء ستستفيد إذا تسنّى تمكين المكتب لكي يُقدّم المزيد من الأفكار التحليلية في بعض المجالات، مثل الإبلاغ عن النفقات العسكرية وتحليل اتجاهات الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها المكتب لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها. وأشار الوفد إلى أن العملية ستستفيد من قوة الدفع المتجددة في عام 2025 وأعرب عن دعمه للجهود الرامية إلى ربط مشاركة أصحاب المصلحة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعمليات التنمية الأوسع نطاقا.

16 - وبالإشارة إلى الشكل الأول من الباب 4، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن ما إذا كان برنامج التدريب المخصص للزمالات قد بدأ وطلب معلومات مُحدّثة عن حالته الراهنة والتقدم المحرز.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإعلام والتوعية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن إدراج النتيجة 1 في الخطة البرنامجية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ضمن سياق الأمن الدولي، وتعزيز السلوك المسؤول من جانب الدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتحقق من خلال المفاوضات بين الحكومات بشأن الأمن السيبراني، ولا تتعلق بالإعلام والتوعية. وذكر الوفد نفسه أنه كان يمكن أن تكون استراتيجية المكتب للإعلام والتوعية أكثر شمولا، من خلال استخدام المرونة والقدرة والديناميات، واستخدام الشبكات الاجتماعية ووسائط الإعلام للوصول إلى الشباب وزيادة الوعي وسطهم بأهمية نزع السلاح.

18 - وذكر أحد الوفود أنه يولي أهمية كبيرة لتمكين الشباب في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ورحب بإدراج فقرة عن الدروس المستفادة والتغيير المزمع (الفقرة 4-63).

19 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، نزع السلاح الإقليمي، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 1 وطلب توضيحا بشأن إدراج تطبيق قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في السياق الإقليمي. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن النهج الإقليمي غير كاف وأن المستوى العالمي أنسب. وفيما يتعلق بالجدول 4-22، طلب وفد آخر توضيحا بشأن الفرق بين المنجزات المقررة والفعلية لعام 2023 فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الاستنتاجات والتوصيات

20 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**